الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

المبحث الاول: إجراءات الدراسة الميدانية.
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها وإختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث إيضاحاً لمنهج الدراسة الذي اتبعه الباحث وبما في ذلك تحديد مجتمع الدراسة ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة، والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، والكيفية التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

اولاً: مفاهيم متغيرات البحث وتطوير فرضيات البحث

تم الاعتماد علي الدراسات السابقة، التي تناولت حوكمة الشركات بصفة عامة في صياغة وتطوير فرضيات البحث ومتغيرات الدراسة، وتم التركيز علي الدراسات التي دارت حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف وعلاقتها بالأداء وتقليل المخاطر فيها.

1.المتغيرات المستقلة والتابعة

أ. متغيرات تابعة Dependent Variables

وهى تلك المتغيرات التى نحاول تفسيرها ومعرفة أسباب حدوثها وتحديد مدى إمكان التنبؤ بها.[1] المتغير التابع في هذه الدراسة هو أداء المصارف.

ب. متغيرات مستقلة Independent Variables

وهى التى لعبت دوراً مباشر فى حدوث المتغيرات التابعة ونستخدمها فى تأييد تفسيرنا وفهمنا لما طرأ على هذه المتغيرات من تغيير، وفى التنبؤ بالحالة التى ستؤول إليها بعد ذلك .[2] والمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة هي السبعة متغيرات الاتية:

1. تفعيل إطار حوكمة الشركات ومتابعة تنفيذها.
2. مجلس الإدارة.
3. المحافظة علي حقوق المساهمين.
4. مراعاة حقوق أصحاب المصالح الآخري
5. سياسات إدارة المخاطر.
6. الإفصاح والشفافيه عن المعلومات.
7. أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية.

أما المتغير التابع فهو أداء المصارف، ويتأثر بصورة كبيرة بهذه المتغيرات الثابتة. والشكل رقم (12) يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات المستقلة وتأثيرها علي المتغير التابع:

---

(1) مهدي محمد القصاص، **مبادئ الإحصاء والقياس الإجتماعي**، جامعة المنصورة، كلية الآداب،(المنصورة،2007)، ص54.

(2) مهدي محمد القصاص، مرجع السابق، ص57

شكل رقم (12) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

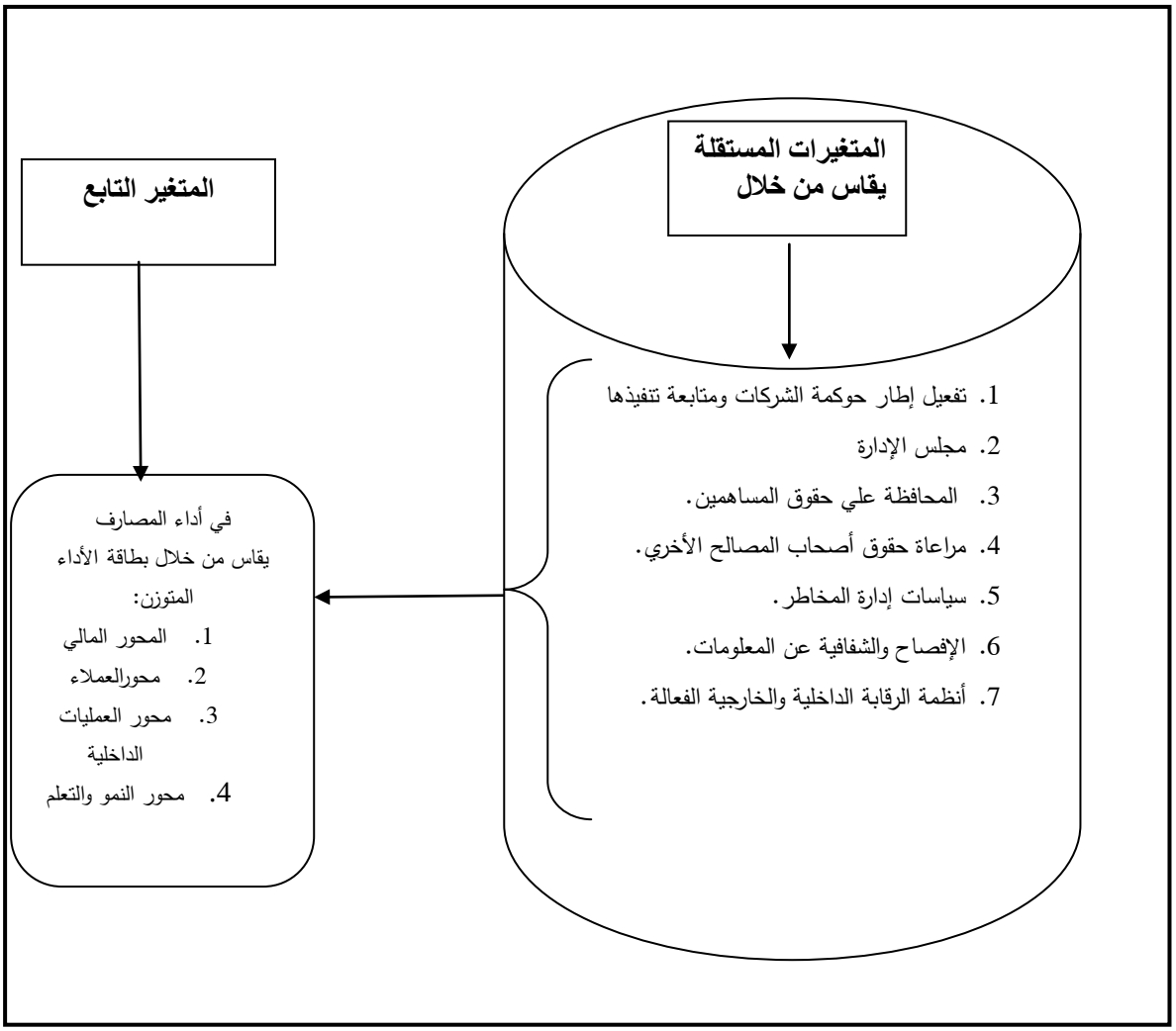

المصدر :**إعداد الباحث من ادبيات الدراسة**،2013.

تم قياس الأداء بواسطة بطاقة الأدء المتوازن، وهي عبارة عن أداة لتقييم الأداء التشغيلي والمالي والاستراتيجي في إطار متكامل من المقاييس المالية وغير المالية.[1]

تقوم الدراسة الميدانية علي المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة السريعة (مبادئ وآليات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (أداء المصارف)، وذلك من خلال تمثيل النموذج المقترح المتمثل في المعادلة الرياضية التالية:

$$Y= a+b1X1+b2X2+b3X3+b4X4+b5X5+b6X6+ b7X7+ \varepsilon$$

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع الذي يقيس الأداء في المصارف بإستحدام بطاقة الأداء المتوازن.

a: مقدار ثابت.

---

(1) محمد احمد ابوقمر، **مدي إمكانية تقويم بنك فلسطين المحدود بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، (غزة،2010)، ص 152.

B1-B7: معاملات التغير لكل متغير مستقل من المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج.

X1: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

X2: مجلس الإدارة.

X3: حقوق المساهمين.

X4: مراعاة حقوق اصحاب المصالح الأخرى.

X5: سياسات إدارة المخاطر.

X6: الشفافية والإفصاح عن المعلومات.

X7: أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية.

ε: هامش الخطأ العشوائي في النموذج.

ثانياً: مراحل إعداد الاستبانة

الاستبانة عبارة عن مجموعة من الأسئلة يصيغها الباحث بعناية فائقة ودقة، وهي وسيلة لجمع البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات المشكلة قيد الدراسة، أو للإجابة على أسئلة البحث. [1] ولتصميم واعداد استبانة هذا البحث مرت بالمراحل الاتية:

المرحلة الاولى: مرحلة إعداد الاستبانة

اعتمد الباحث في تصميم الاستبانة على الاتي:

1. الاطلاع على عدة دراسات سابقة وبحوث نظرية وميدانية سودانية وعربية تمس موضوع وخاصة حوكمة الشركات في القطاع المصرفي.
2. الاستفادة من الجانب النظري لموضوع الدراسة الحالية في وضع وتصميم فقرات الاستبانة بشكلها الاولي.
3. الاعتماد على الفرضيات الاساسية التي تضمنتها الدراسة لصياغة بعض فقرات الاستبانة.
4. الاستفادة من خبرات العديد من الافراد خارج نطاق العينة في تصميم بعض فقرات الاستبانة، منهم مختصون في مجال حوكمة الشركات و العمل المصرفي.
5. خضعت فقرات الاستبانة الى الدمج والحذف والتعديل عدة مرات قبل وضع الصيغة النهائية.
6. واخيراً عرضت الصيغة النهائية للاستبانة على الأستاذ الدكتور المشرف ووجّه بإجراء تعديلات تم القيام بها حسب توجيهه. وبعد ذلك قدمت لعدد من الخبراء لاختبار صدق الاستبانة.

المرحلة الثانية: اختبار صدق الاستبانة

يشير مفهوم "صدق الاستبانة" الى ما اذا كانت ادوات القياس تقيس بالفعل ما يراد قياسه. [2] او التحقق من مدى قدرة عبارات الاستبانة على استيعاب المتغييرات الخاصة بموضوع الدراسة . كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل عناصرها التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية وضوح

---

[1] نافذ محمد بركات، **التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS**، الجامعة الإسلامية، (غزة،2007)، ص7.

[2] محمد الجوهري وعبد الله الخزرجي ، **مناهج البحث العلمي** ، الطبعة الثانية، (دار الشرق، القاهرة 1980)، ص 110.

فقراتها ومفرداتها، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها ". وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

1. الصدق الظاهري للأداة

لتحقيق هذا الهدف الحيوي والمهم عرضت الاستبان ة على مجموعة من الخبراء ، من بعض الاساتذة بالجامعات السودانية في إدارة الاعمال والاقتصاد والمحاسبة والدراسات المصرفية، و بعض المختصين في العمل المصرفي للحكم على صلاحية عبارات الاستبانة بشكل عام ، وقدرتها على قياس المتغيرات المحددة للدراسة.

بعد الحصول على آراء الخبراء تم اجراء التعديلات اللازمة على بعض العبارات الاستبانة. حيث حذفت بعضها واضيفت عبارات إلى ال بعض الاخر (ملحق رقم (1) يوضح الاستبانة قبل التعديل). وقد بلغ عدد الخبراء (12) خبيراً (ملحق رقم (3)) و تمت مخاطبتهم لغرض التحكيم (ملحق رقم (2))، وتمت مراعاة جميع ملاحظاتهم وارائهم حول اسئلة الاستبانة حين إعداد أداة هذه الدراسة (الاستبانة) في صورتها النهائية (ملحق رقم (4)).

2. صدق الاتساق الداخلي للأداة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً علي عينة مصغرة اختبارية من مجمتع الدراسة قبل تطبيقها النهائي، ومن ثم قام بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للأستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وتم تقريب الأرقام إلي رقمين عشريين للاختصار ، والجدول التالي يوضح معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحاور من الأول إلي السابع التي تمثل مبادئ وآليات حومت الشركات:

الجدول رقم (5)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات من المحاور بالدرجة الكلية لكل محور

المحور الاول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع		المحور الخامس		المحور السادس		المحور السابع	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.62	1	**0.75	1	**0.69	1	**0.68	1	**0.73	1	**0.63	1	**0.68
2	**0.76	2	**0.73	2	**0.76	2	**0.74	2	**0.84	2	**0.72	2	**0.69
3	**0.63	3	**0.68	3	**0.65	3	**0.70	3	**0.83	3	**0.79	3	**0.70
4	**0.77	4	**0.72	4	**0.58	4	**0.77	4	**0.76	4	**0.78	4	**0.73
5	**0.71	5	**0.64	5	**0.73	5	**0.74	5	**0.75	5	**0.72	5	**0.76
6	**0.71	6	**0.81	6	**0.78	6	**0.76	6	**0.68	6	**0.79	6	**0.78
7	**0.49	7	**0.66	7	**0.66	7	**0.71	7	**0.69	7	**0.82	7	**0.72
8	**0.61	8	**0.45	8	**0.69	8	**0.60	8	**0.76	8	**0.65	8	**0.78
9	-	9	**0.67	9	**0.68	9	-	9	-	9	-	9	**0.65

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

يتضح من الجداول رقم (5)، أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساق هذه العبارات وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

يوضح الجدول رقم (6) نتائج معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثامن للاستبانة الذي يمثل قياس أداء المصارف:

الجدول رقم (6)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثامن بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.64	15	**0.68
2	**0.70	16	**0.51
3	**0.76	17	**0.56
4	**0.73	18	**0.72
5	**0.68	19	**0.73
6	**0.65	20	**0.68
7	**0.67	21	**0.53
8	**0.68	22	**0.63
9	**0.69	23	**0.58
10	**0.61	24	*0.42
11	**0.54	25	**0.70
12	*0.49	26	**0.66
13	**0.70	27	*0.39
14	**0.60	28	**0.66

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يلاحظ * دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م.

يتبين من الجداول رقم (6)، أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل، عدا العبارات رقم (12،24،27) في المحور الثامن دالة عند مستوي الدلالة (0.05) فأقل مما يدل على صدق اتساق هذه العبارات وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

المرحلة الثالثة: مرحلة اختبار ثبات الاستبانة

يشير مفهوم الثبات "ثبات الاستبانة" الى اتساق أداة القياس. او امكانية الاعتماد عليها وتكرار استخدامها في القياس، وللوصول لمعرفة الثبات يجب تجريب تلك الاداة (الاستبانة) على نطاق ضيق في مجموعة قليلة من المبحوثين قبل استخدامها على نطاق واسع. ويهدف هذا الاجراء الى معرفة مدى صلاحية الاستبانة ومدى ملائمتها للمشكلة موضوع الدراسة. [1] كما يعني "ثبات الاستبانة" القدرة على الوضوح بحيث تكون الاجابات متشابهة الى حد ما عندما يطلب من المبحوث الاجابة على الاستبانة في اوقات مختلفة.

---

(1) عمر محمد التومي، **مناهج البحث الاجتماعي**، (الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا ، طرابلس ،1989)، ص 281.

وهناك طرق عدة ووسائل احصائية لقياس لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) . وقد استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) ((Cronbach's Alpha (α) للتأكد من ثبات أداة الدراسة . وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا" لمعامل ألفا كرنباخ (60%)، حيث طبقت المعادلة على عينة (N=30) لقياس الصدق البنائي والجدول، رقم (7) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (7)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الإستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول	8	0.62
المحور الثاني	9	0.82
المحور الثالث	9	0.85
المحور الرابع	8	0.75
المحور الخامس	8	0.84
المحور السادس	8	0.88
المحور السابع	9	0.85
المحور الثامن	28	0.93
معامل الثبات العام	**87**	**0.96**

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م.

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عالي حيث بلغ (0.96)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

المرحلة الرابعة: إعداد الصيغة النهائية للاستبانة

هي المرحلة الاخيرة في مسيرة اعداد استبانة الدراسة الميدانية لجمع البيانات المطلوبة للدراسة. وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة اقسام وهي كالآتي:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وهي عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (59) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس (ليكرت) الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات لتعكس درجة تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات بالمصارف، حيث تم تحديد درجات الموافقة لكل عبارة ما بين (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) . وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة السبعة بوقع عدد من العبارات لكل فرضية.

القسم الثالث: يحتوي هذا القسم على عدد (28) عبارة، تمثل المحاور الاربعة الرئسية لبطاقة قياس الأداء المتوازن، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس (ليكرت) الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات لتعكس قياس أداء المصارف، حيث تم تحديد درجات الموافقة لكل عبارة ما بين (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) . وتم توزيع هذه العبارات على اربعة محاور بواقع (7) عبارات لكل محور منها.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم ة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences)، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، لتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم ة في محاور الدراسة. كما تم وضع سلم ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلّلا بإستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للإستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، كما هو موضح بمقياس الإجابة على سلم ليكرت الخماسي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

تم حساب المدى (5-1=4) ، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي(5/4= 0.80)، بعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من 1.00 وحتى 1.80 يمثل (غير موافق بشدة) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
- من 1.81 وحتى 2.60 يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
- من 2.61 وحتى 3.40 يمثل (محايد) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
- من 3.41 وحتى 4.20 يمثل (موافق) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
- من 4.21 وحتى 5.00 يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة. كما تم حساب معامل ارتباط بيرسون " ر" (Pearson Correlation Coefficient) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الصدق البنائي) ، ومعامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)؛ لقياس ثبات أداة الدراسة.

وبعد ذلك سيتم حساب المقاييس الاحصائية التالية:

1. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) (Weighted Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
2. المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض اجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

3. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
4. استخدم اختبار مربع كاي (Chi square) لمعرفة الفروقات ذات الدلالة الاحصائية لاتجاهات افراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات محاور الدراسة.
5. استخدم تحليل التباين (Anova) لمعرفة الفروقات ذات الدلالة الاحصائية بين المتغيرات الديموغرافية ومحاور الدراسة.
6. تم حساب معامل ارتباط بيرسون " ر" (Pearson Correlation Coefficient) لمعرفة العلاقة والتحقق من فرضيات الدراسة.
7. تم حساب نموذج الانحدار الخطي المتعدد(MultiLeaner Regression) للتحق وبناء نموذج الدراسة. ويهدف هذا الأسلوب إلي إيجاد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأكثر ارتباطا به. [1] لذلك تم الاعتماد علي هذا الأسلوب لأغراض تحديد أكثر مبادئ وآليات حوكمة الشركات تأثيراً علي أداء المصارف وذلك طبقاً لقيمة معامل التحديد (R2) المفسر لمدى المساهمة النسبية لهذه المحددات طبقاً لقيمة (T-test) عند مستوي معنوية 0.05.

رابعاً: تحليل المعلومات

في هذا القسم تم عرض وتحليل المعلومات الشخصية الخاصة بأفراد عينة البحث وذلك علي النحو التالي:

1. وصف أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

جدول رقم (8)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	**8**	**%4**
30 واقل من 41 سنة	**31**	**%16**
41 واقل من 51 سنة	**70**	**%37**
51 واقل من 61 سنة	**74**	**%39**
61 سنة فأكثر	**7**	**%4**
المجموع	**190**	**%100**

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

(1) كمال الدين الدهراوي، **مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة** (دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002م)، ص111.

يتضح من الجدول رقم (8)، أن (74) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (39%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتروح اعمارهم بين 51 واقل من 61 سنة وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن (70) منهم يمثلون ما نسبته (37%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتروح اعمارهم بين 41 واقل من 51 سنة، وأن (31) منهم يمثلون ما نسبته (16%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتروح اعمارهم بين 30 واقل من 41 سنة، وأن (8) منهم يمثلون ما نسبته (4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة اعمارهم اقل من 30 سنة، كذلك أن (7) منهم يمثلون ما نسبته (4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة اعمارهم 61 سنة فأكثر، (144) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (76%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتروح اعمارهم بين 41(واقل من 51 سنة، 51 واقل من 61) وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة.

وهذه النتيجة تشير الي ارتفاع مستوي الاعمار مما يعكس ارتفاع مستوي الخبرة والنضج في العمل المصرفي، وتوضح تباين العينة من حيث الفئة العمرية الشئ الذي يساعد في إعطاء إجابات تخدم أهداف الدراسة وتقدم معلومات قيمة عن العمل المصرفي في السودان تدعم الدراسة.

2. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مسمي المؤهل العلمي

جدول رقم (9)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مسمي المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة
بكالوريوس	79	%42
دبلوم عالي	27	%14
ماجستير	61	%32
دكتوراه	16	%8
اخري	7	%4
المجموع	**190**	**%100**

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م.

يتضح من الجدول رقم (9)، أن (79) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (42%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وهم الفئة الأكثر في عينة الدراسة، في حين أن (61) منهم يمثلون ما نسبته (32%) من إجمالي أفر اد عينة الدراسة من حملة درجة الماجستير، و(27) منهم يمثلون ما نسبته (14%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة من حملة درجة الدبلوم العالي، و(16) منهم يمثلون ما نسبته (8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة من حملة درجة الدكتواره، و(7) منهم يمثلون ما نسبته (4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة يحملون درجات علمية أخري، في حين أن (104) منهم يمثلون ما نسبته (54%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة من حملة درجة الدراسات العليا(دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه) وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة. هذه النتيجة مؤشر جيد يشير الى ان العينة ذات المستوي التعليمي التي لها درجات عليا يكون مستواها المعرفي مرتفعا مما يخدم أهداف ومحاور الدراسة، ويؤكد مدى تأهيل الإدارة التنفيذية في المصارف السودانية.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

جدول رقم (10)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
إدارة أعمال	36	%19
محاسبة	46	%24
اقتصاد	45	%24
دراسات مصرفية	49	%26
أخري	14	%7
المجموع	**190**	**%100**

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

يتضح من الجدول رقم (10) أن (49) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (26%) من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم العلمي دراسات مصرفية وهم الفئة الأكثر من فئات أفراد الدراسة، وأن (46) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (24%) من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، وأن (45) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (24%) من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم العلمي اقتصاد، و(36) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (19%) من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم العلمي إدارة اعمال، و(14) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (7%) من إجمالي أفراد الدراسة لديهم تخصصات أخر ى. يتضح من كل هذه النتائج أن هنالك تباين في التخصص العلمي لدى عينة الدراسة مما يعطي اجابات تخدم أهداف الدارسة حسب التخصصات المستهدفة، وتعكس مدى فهمهم موضوع الدراسة ومناسبتها للعمل المصرفي.

4. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

جدول رقم (11)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز	التكرار	النسبة
عضو مجلس إدارة	9	%5
مديرعام	15	%8
نائب مدير عام	21	%11
مدير المراجعة الداخلية	26	%14
مدير إدارة المخاطر	27	%14
مدير الاستثمار	27	%14
مسؤول الالتزام بالمصرف	26	%14
أخري	39	%20
المجموع	**190**	**%100**

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

يتضح من الجدول رقم (11)، أن (116) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (61%) من إجمالي أفراد الدراسة مركزهم الوظيفي مدير إدارة وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، في حين أن (26) منهم يمثلون ما نسبته (14%) من إجمالي أفراد الدراسة مركزهم الوظيفي مسؤول الالتزام بالمصرف، و (36) منهم يمثلون ما نسبته (20%) من إجمالي أفراد الدراسة لديهم مراكز وظيفية إخر ى، بينما (9) منهم يمثلون ما نسبته (5%) من إجمالي أفراد الدراسة مركزهم الوظيفي عضو مجلس إدارة. وهذه النتيجة توضح ان الغالبية العظمى من أفراد العينة من فئة القيادات العليا مما يعكس تو افر الكفاءة بالمصارف السودانية الأمر الذي يساعد في تحسين الاداء ويعطي معلومات حقيقية عن واقع حوكمة الشركات في القطاع المصرفي في السودان.

5. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

جدول رقم (12)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

السنوات	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	8	%4
5 سنوات واقل من 11 سنة	14	%7
11 سنة واقل من 16 سنة	24	%13
16 سنة و أقل من 21 سنة	44	%23
21 سنة فأكثر	100	%53
المجموع	**190**	**%100**

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

يتضح من الجدول رقم (12)، أن (100) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (53%) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم 21 سنة فأكثر وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، في حين أن (44) منهم يمثلون ما نسبته (23%) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات الخبرة لديهم تتروا ح بين 16 سنة واقل من 21 سنة، و(24) منهم يمثلون ما نسبته (13%) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات الخبرة لديهم من 11 سنة واقل من 16 سنة، و(14) منهم يمثلون ما نسبته (7%) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات الخبرة لديهم من 5 سنوات واقل من 11 سنة، و (8) منهم يمثلون ما نسبته (4%) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات الخبرة لديهم إقل من 5 سنوات، و (168) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (89%) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم 11 سنة فأكثر وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة.

وهذه النتيجة توضح أن هنالك ارتفاع في مستوي سنوات الخبرة الشئ الذي يؤدي الي ارتفاع في مستوي المعرفة بمبادئ حوكمة الشركات موضوع الدراسة، ويؤكد توفر الخبرة لدي المديرين في القطاع المصرفي في السودان.

المبحث الثاني

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها وإختبار فرضيات الدراسة

يوضح هذا المبحث تحليل بيانات القسم الثاني والثالث من الاستبانة لمعرفة مدى تمثيلها لمجتمع الدراسة، ومن ثم يقدم إحصاءً وصفيا للبيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة، ,ويبّين الفروقات الاحصائية للاجابات حسب المعلومات الشخصية المتعلقة بإمكانية تطبيق حوكمة الشركات في المصارف وانعكاسها علي الاداء. وذلك بتلخيص البيانات في جداول تتضمن قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية وإحصاء وصفي يعكس عبارات كل فرضية. ومن ثم اختبار الفرضيات وتفسير ونتائجها.

أولاً: مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث مجموعة العناصر أو الأفراد التي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة، وبمعنى آخر هو جميع العناصر التي تتعلق بها مشكلة البحث (المصارف التجارية العاملة بولاية الحرطوم) وعددها (31) مصرفاً تجارياً حسب الملحق رقم (5).

تم عمل مسح شامل يشمل مستوى مجالس الإدارة والإدارة العليا: المديرين العامين ونوابهم، إلى جانب مديري إدارات المراجعة الدخلية ، ومديري إدارة المخاطر في المصارف، ومديري إدارات الاستثمار، ومسؤولي الالتزام بالمصارف. وقد تم إستخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة (في الملحق رقم (5)) البالغ عددهم(217) فرداً يشمل جميع فئات الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (217) استبانة على المستهدفين واستجاب منهم (190) فرداً بنسبة (88%) حيث أعادوا الاستبانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة. وكان عدد الاستبانات المفقودة والتالفة والممتنعين عن الإجابة (27) استبانة تمثل (12%).

استغرق توزيع الاستبانات وجمعها ثلاثة أسابيع تقريباً. وحصل الباحث على (190) إستبانة صالحة للتحليل. وبعد ذلك تم إدخال البيانات ومعالجتها إحصائياً بالحاسب الآلي عن باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات واستخراج النتائج.

ثانياً: قياس تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف

يتبثق منها المحاور التالية:

1. قياس مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف

للتعرف على قياس تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (13)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يلتزم المصرف بمبادئ حوكمة الشركات وفقاً لموجهات للبنك المركزي	ك	1	5	12	85	87	4.33	.755	203.7	.000**	1
	%	%5.	%3	%6	%45	%46					
يتحقق المصرف من إدراك العاملين بمبادئ حوكمة الشركات	ك	3	24	28	83	52	3.83	1.022	98.4	.000**	7
	%	%2	%13	%14	%44	%27					
يوجد بالمصرف توزيع للمسؤوليات والصلاحيات في جميع المستويات الإدارية	ك	-	12	7	96	75	4.23	796.	126.5	.000**	3
	%	-	%6	%45	%51	%39					
يقوم المصرف بالإفصاح عن مدي تطبيقه لمبادئ حوكمة الشركات	ك	3	14	37	84	52	3.88	.947	108.2	.000**	6
	%	%2	%7	%20	%44	%27					
لدي الجهات الرقابية والإشرافية السلطة لمتابعة التزام المصرف بمبادئ حوكمة الشركات	ك	2	8	18	104	58	4.09	.811	193.4	.000**	4
	%	%1	%4	%10	%55	%30					
يتم مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لمتطلبات القانونية والتنظيمية في البيئة المصرفية	ك	2	13	27	100	48	3.94	.874	157.5	.000**	5
	%	%1	%7	%14	%53	%25					
يلتزم المصرف في القيام بعملياته وأنشطته المصرفية بالتشريعات والقوانين النافذة.	ك	3	3	17	90	77	4.24	.805	187.2	.000**	2
	%	%2	%2	%9	%47	%40					
يوجد بالمصرف لجنة حوكمة الشركات	ك	13	64	45	38	30	3.04	1.203	37.2	.000**	8
	%	%7	%34	%23	%20	%16					
المتوسط العام							3.94		.858		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (13) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على مدى تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف بمتوسط (3.94 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة.

يتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدى تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.04 إلى 4.33)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة

والخامسة من فئات المقياس الخماسي التي تشير إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدى تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف.

يتضح – أيضاً – من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على ثلاثة عبارات حول مدى تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف على النحو التالي:

أ. جاءت العبارة رقم (1) وهي " يلتزم المصرف بمبادئ حوكمة الشركات وفقاً لموجهات للبنك المركزي" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.33 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (7) وهي " يلتزم المصرف – في القيام بعملياته وأنشطته المصرفية – بالتشريعات والقوانين النافذة " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.24 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (3) وهي " يوجد بالمصرف توزيع للمسؤوليات والصلاحيات في جميع المستويات الإدارية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.23 من 5.00).

بينما نجد (5) عبارات حول مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف تمت الموافقة عليها بدرجة موافق مما يعني ان هنالك ارتفاع في مستوي المعرفة أدى إلى قبول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف (مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف هي من صميم عمل الادارات العليا ومجلس الإدارة الشئ الذي ينتج عنه وعي من قبل أفراد عينة الدراسة على ان تنفيذ الموجهات عمل اساسي يقود الي تطبيق حوكمة الشركات في المصارف و يؤدي الي تحسين الاداء.

عليه يمكن القول ان توفر هذه المبادئ وتفعيلها يعزز من فرص تحسين تطبيق حوكمة الشركات في المصارف والتي بدورها تحقق استمرارية نجاح المصارف وتسهم في الاداء بالمصارف.

هذه النتائج تتوافق مع دراسة فكري عبد الغني محمد جودة (2008م) التي توصلت الي ان بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه هذه الدراسة التي أشارات الي ان أفراد عينة الدراسة موافقون على ان هنالك تفعيل لإطار حوكمة الشركات بالمصارف بدرجة موافق بشدة.

2. قياس مدي تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة بالمصارف

للتعرف على قياس تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (14)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس تطبيق آلية مجلس الإدارة

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يضم مجلس الإدارة عدداً كافياً من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين من ذوي الخبرة العملية والمهارات المتخصصة لممارسة الأحكام المستقلة.	ك	6	12	34	73	65	3.94	1.030	96.5	.000**	8
	%	%3	%6	%18	%39	%34					
يتأكد مجلس الإدارة من التزام الإدارة التنفيذية بالإستراتيجيات والسياسات والإجراءات الموضوعة.	ك	2	6	22	96	64	4.13	.813	74.1	.000**	2
	%	15	%3	%12	%50	%34					
لمجلس الإدارة نظام داخلي يحدد فيه بشكل مفصل صلاحياته ومسؤولياته.	ك	–	8	29	92	61	4.08	.799	85.5	.000**	4
	%	–	%4	%15	%49	%32					
يتأكد مجلس الإدارة من تناسب حوافز ومكافآت الادارة العليا مع استراتيجية وسياسة المصرف.	ك	5	12	37	90	46	3.84	.952	19.3	.000**	9
	%	%3	%6	%19	%48	%24					
يوفر المصرف لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل المصرف.	ك	–	3	19	93	75	4.26	.701	18.2	.000**	1
	%	–	%2	%10	%49	%39					
يعمل مجلس إدارة المصرف علي تنظيم العلاقة بين الأطراف ذات المصالح.	ك	1	8	27	109	45	3.99	.773	96.8	.000**	6
	%	%5.	%4	%14	%58	%34					
ينظم مجلس الإدارة الأمور المالية والإدارية بالمصرف بموجب أنظمة داخلية خاصة.	ك	–	9	23	104	54	4.07	.770	11.9	.000**	5
	%	–	%5	%12	%55	%28					
يوفر المصرف لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل المصرف.	ك	2	10	22	86	70	4.12	.883	49.0	.000**	3
	%	15	%5	%12	%45	%37					
لأعضاء مجلس الإدارة المصرف المعرفة التامة بالبيئية القانونية والتنظيمية للعمل المصرفي.	%	2	12	33	85	58	3.97	.911	21.2	.000**	7
	ك	%1	%6	%17	%45	%31					
المتوسط العام							4.04		.848		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (14) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون (بدرجة موافق) على توافر مسؤوليات وخبرات ومؤهلات مجلس الإدارة وفقاً لحوكمة الشركات بالمصارف بمتوسط (4.04 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة (الاستبانة). ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما

يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على مدي توافر مسؤوليات وخبرات ومؤهلات مجلس الإدارة وفقاً لحوكمة الشركات بالمصارف، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.84 إلى 4.26)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة و الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق/ موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على مدي توافر مسؤوليات وخبرات ومؤهلات مجلس الإدارة وفقاً لحوكمة الشركات بالمصارف. ويتضح أيضاً من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على عبارة واحدة حول مد ى توافر مسؤوليات وخبرات ومؤهلات آلية مجلس الإدارة وفقاً لحوكمة الشركات بالمصارف وتتمثل في العبارة:

أ. جاءت العبارة رقم (5) وهي " يوفر المصرف لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل المصرف " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.26 من 5.00).

ب. بينما نجد(8) عبارات تم الموافقة عليها حول قياس مدى توافر مسؤوليات وخبرات ومؤهلات آلية مجلس الإدارة وفقاً لحوكمة الشركات بالمصارف بدرجة موافق وأبرزها تتمثل في العبارات.

ج. جاءت العبارة رقم (2) وهي " يتأكد مجلس الإدارة من التزام الإدارة التنفيذية بالإستراتيجيات والسياسات والإجراءات الموضوعة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.13 من 5.00).

د. جاءت العبارة رقم (8) وهي " يوجد لدي مجلس الإدارة بالمصرف لجنة تنفيذية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.12 من 5.00).

ه. جاءت العبارة رقم (3) وهي " لمجلس الإدارة نظام داخلي يحدد فيه بشكل مفصل صلاحياته ومسؤولياته " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.08 من 5.00).

و. جاءت العبارة رقم (7) وهي " ينظم مجلس الإدارة الأمور المالية والإدارية بالمصرف بموجب أنظمة داخلية خاصة" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.07 من 5.00).

من خلال عرض نتائج الجدول (14) انه يقوم مجلس الإدارة بدوره الاشرافي والرقابي في المصارف السودانية من توفير المعلومات للاعضاء ووضع الاسترتيجات وسياسات المصرف ومتابعة تنفيذها،وهو من مطلوبات مبادئ حوكمة الشركات ومعايير لجنة بازل. وذلك له اثر ايجابي علي أداء المصارف. هذه النتائج تتوافق مع دراسة النور علي سعد النور(2011م) والتي توصلت الي ان هناك أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة من حيث القيام بمهامه ومسئولياته، مما يساهم في تحسين أداء المجلس وبالتالي رفع كفاءة أداء الشركة، هذا ما

يتوافق مع هذه الدراسة التي اظهرت نتائجها ان أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس مدى توافر مسؤوليات وخبرات ومؤهلات آلية مجلس الإدارة وفقاً لحوكمة الشركات.

3. قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين مجال حوكمة بالمصارف

للتعرف على قياس تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (15)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يراعي المصرف كافة حقوق المساهمين الأساسية التي كفلها القانون ويحافظ عليها.	ك	-	3	17	93	77	4.28	.693	123.1	.000**	2
	%	-	%2	%9	%49	%40					
يعامل المصرف جميع المساهمين بطريقة متساوية.	ك	2	14	27	84	63	4.01	.931	124.5	.000**	7
	%	%1	%8	%14	%44	%32					
يحق للمساهمين بالمصرف الحصول علي نصيبهم من توزيعات الأرباح السنوية.	ك	-	3	21	92	74	4.25	.710	112.9	.000**	3
	%	-	%2	%11	%84	%39					
يسمح للمساهمين بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.	ك	-	2	15	97	76	4.30	.658	134.5	.000**	1
	%	-	%1	%8	%51	%40					
يحصل المساهمون على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات أساسية في المصرف.	ك	1	9	34	91	55	4.00	.842	140.1	.000**	8
	%	%5.	%5	%18	%48	28.5%					
يسهل المصرف لكافة المساهمين بممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم.	ك	1	8	19	100	62	4.13	.793	185.5	.000**	5
	%	%5.	%4	%10	%53	%32.5					
يفصح المصرف عن هياكل الملكية للمساهمين.	ك	1	4	23	94	68	4.18	.763	178.5	.000**	4
	%	%5.	25	%12	49.5%	%36					
يراعي المصرف عدم التداول في الاسهم بشكل صوري.	ك	-	8	28	89	65	4.11	.806	183.5	.000**	6
	%	-	4%	%15	%47	%34					
يفصح أعضاء مجلس الإدارة عن مصالحهم المباشرة وغير المباشرة بعمل المصرف.	%	4	17	44	76	49	3.78	.998	184.1	.000**	9
	ك	%2	%9	%23	%40	%26					
المتوسط العام							4.11		.799		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (15) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمص ارف بمتوسط (4.11 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمصرف،حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.87 إلى 4.30)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة و والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمص ارف، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على ثلاثة عبارات حول قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمصرف وتتمثل في العبارة:

أ. جاءت العبارة رقم (4) وهي " يسمح للمساهمين بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لاختيار أعضاء مجلس الإدارة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.30 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (1) وهي " يراعي المصرف كافة حقوق المساهمين الأساسية التي كفلها القانون ويحافظ عليها " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.28 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (3) وهي " يحق للمساهمين بالمصرف الحصول علي نصيبهم من توزيعات الأرباح السنوية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.25 من 5.00).

بينما نجد 6 عبارات تم الموافقة عليها حول قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمصرف بدرجة موافق وأبرزها تتمثل في العبارات:

أ. جاءت العبارة رقم (7) وهي " يفصح المصرف عن هياكل الملكية للمساهمين " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.18 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (6) وهي " يسهل المصرف لكافة المساهمين بممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.13 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (8) وهي " يراعي المصرف عدم التداول في الاسهم بشكل صوري " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.11 من 5.00).

د. جاءت العبارة رقم (2) وهي " يعامل المصرف جميع المساهمين بطريقة متساوية " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.01 من 5.00).

ه. من النتائج السابقة (الجدول رقم (15)) اتضح ان المصارف التجارية السودانية تحافظ علي حقوق المساهمين الاساسية التي كفلها لهم القانون؛ من اختيار اعضاء مجلس الإدارة عبر التصويت في الجمعية العمومية، وتوزيع الارباح، وتوفير المعلومات عن أداء المصارف، وهذا مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات له أثر جيد علي أداء وسمعة المصارف وأستمرايتها.

4. قياس مدي تطبيق مراعاة اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة بالمصارف

للتعرف على قياس مدي مراعاة اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (16)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس مدى مراعاة حقوق اصحاب المصالح الاخرى

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يعترف المصرف بحقوق أصحاب المصالح بشكل واضح.	ك	–	4	19	92	75	4.25	.720	14.5	.000**	1
	%	–	%2	%10	%48	%40					
يتاح لأصحاب المصالح الحصول علي تعويضات في حالة انتهاكها.	ك	1	5	44	84	56	3.99	.826	29.8	.000**	5
	%	%5.	%2.5	%23	%44	%30					
يحترم المصرف علاقته التعاقدية مع جميع الأطراف حسب الشروط المتفق عليها.	ك	1	6	9	103	71	4.25	.732	224.9	.000**	2
	%	%5.	%3	%5	%54	%37.5					
يتلقى الموظفين في المصرف تدريب كافي ومستمر ينمي قدراتهم الإدارية والمهنية.	ك	7	11	25	97	50	3.91	.977	144.3	.000**	8
	%	4%	%6	%13	%51	%26					
طوير آليات أداء العاملين للمساهمة في تحقيق أهداف المصرف.	ك	3	10	32	87	58	3.98	.911	127.5	.000**	6
	%	25	%5	%19	%46	%31					
يقدم المصرف المعلومات للازمة لأصحاب المصالح في الوقت المناسب.	ك	1	11	21	108	49	4.02	.807	194.9	.000**	4
	%	%5.	%6	%11	%57	%25.5					
لدي المصرف قنوات اتصال لأصحاب المصالح لتلقي شكاويهم.	ك	–	14	35	90	51	3.94	.864	165.2	.000**	7
	%	–	%7	%18	%48	%27					
يوجد قانون يحفظ حقوق أصحاب المصالح في حالة الإعسار والتصفية.	ك	–	4	22	102	62	4.17	.708	120.4	.000**	3
	%	–	%2	%12	%54	%33					
المتوسط العام							4.06		.818		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (16) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة (موافق) على تطبيق حقوق اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة الشركات بالمص ارف بمتوسط (4.06 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة الشركات بالمصرف،حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.91 إلى 4.25)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (موافق/ موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة الشركات بالمصارف. وحيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على عبارتين حول قياس مدي تطبيق اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة الشركات بالمص ارف وتتمثل في العبارة:

أ. جاءت العبارة رقم (1) وهي " يعترف المصرف بحقوق أصحاب المصالح بشكل واضح " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.25 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (3) وهي " يحترم المصرف علاقته التعاقدية مع جميع الأطراف حسب الشروط المتفق عليها " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.25 من 5.00).

بينما نجد (6) عبارات تم الموافقة عليها حول قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمصارف بدرجة موافق وأبرزها تتمثل في العبارات:

أ. جاءت العبارة رقم (8) وهي " يوجد قانون يحفظ حقوق أصحاب المصالح في حالة الإعسار والتصفية " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.17 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (8) وهي " يقدم المصرف المعلومات للازمة لأصحاب المصالح في الوقت المناسب " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.02 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (2) وهي " يتاح لأصحاب المصالح الحصول علي تعويضات في حالة انتهاكها " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.99 من 5.00)

يتضح من النتائج السابقة أن المصارف التجارية السودانية تراعي وتحافظ علي حقوق أصحاب المصالح الأخرى الذين لهم علاقات بالمصارف، وتنادي بالتوازن بين حقوق أصحاب المصالح والمساهمين وإدارة المصارف، وذلك له تأثير علي أداء المصارف ويساعدها في تحقيق وجذب مدخرات المودعين.

5. قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر بالمصارف

للتعرف على قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (17)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يوجد بالمصرف لجنة للمخاطر تراجع استراتيجيات وسياسات المخاطر.	ك	2	6	18	90	74	4.20	.818	76.8	.000**	2
	%	%1	35	%10	%47	%39					
تراقب اللجنة استخدام إدارة المخاطر للأساليب والمعايير الدولية في قياس المخاطر.	ك	2	9	27	88	64	4.07	.873	43.0	.000**	6
	%	%1	%5	%14	%46	%34					
ترفع اللجنة تقارير دورية عن طبيعة وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	ك	2	11	21	97	59	4.05	.865	64.1	.000**	7
	%	%1	%6	%11	%51	%31					
تقوم إدارة المخاطر في المصرف بتقويم المخاطر الحالية والمتوقعة.	ك	1	10	20	93	66	4.12	.836	201.3	.000**	5
	%	%5.	%5	%11	%49	%35					
تعمل إدارة المخاطر علي مراجعة مدي الالتزام بسياسات المخاطر في المصرف.	ك	1	4	20	103	62	4.16	.734	95.7	.000**	4
	%	%5.	%2	%11	%54	%33					
يطبق المصرف معايير لجنة بازل II لكفاية رأس المال.	ك	-	5	24	83	78	4.23	.769	95.8	.000**	1
	%	-	%3	%13	%44	%41					
يعمل المصرف على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يمكنه من مواجهة المخاطر المحتملة.	ك	-	5	25	88	72	4.19	.762	84.8	.000**	3
	%	-	%3	135	%46	%40					
توافق حجم رأس مال المصرف مع حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	ك	5	17	35	72	61	3.88	1.045		.000**	8
	%	3%	%9	%18	%74	%32					
المتوسط العام							4.11		.837		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (17) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على تطبيق سياسات إدارة المخاطر في مجال حوكمة الشركات بالمصرف بمتوسط (4.11 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد

عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر في مجال حوكمة الشركات بالمصرف،حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.83 إلى 4.23)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر في مجال حوكمة الشركات بالمصارف، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على عبارة واحدة حول قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر في مجال حوكمة الشركات بالمصرف وتتمثل في العبارة:

أ. جاءت العبارة رقم (6) وهي " يطبق المصرف معايير لجنة بازل II لكفاية رأس المال " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.23 من 5.00). بينما نجد (7) عبارات تم الموافقة عليها حول قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر في مجال حوكمة الشركات بالمصرف بدرجة موافق وأبرزها تتمثل في العبارات:

ب. جاءت العبارة رقم (1) وهي " يوجد بالمصرف لجنة للمخاطر تراجع استراتيجيات وسياسات المخاطر " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.20 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (7) وهي " يعمل المصرف على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يمكنه من مواجهة المخاطر المحتملة " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.19 من 5.00).

يتضح من التحليل السابق، ان الاهتمام بتطبيق سياسات إدارة المخاطر من اهم آليات حوكمة الشركات ولها أثر كبير علي استقرار المصارف وتحديد السقف المسموح به من قبل مجلس الإدارة وكل ذلك له تأثير ايجابي علي أداء المصارف السودانية ويقلل من عملية الافلاس والانهيار ومواجهة الازمات المالية. وهذه النتائج تتوافق مع دراسة آمال عيادي وأبو بكر خوالد، 2012م والتي أظهرت ان تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف وفقاً لمبادئ بازل، أمراً ضرورياً لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر، هذا ما توافق مع وجهات نظر افراد عينة الدراسة الذين كانوا موافقين علي ان سياسات إدارة المخاطر في مجال حوكمة الشركات تؤدي الي تحسن اداء المصارف.

6. قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية بالمصارف

للتعرف على قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (18)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يلتزم المصرف في إعداد وعرض التقارير والقوائم المالية بالمعايير الدولية للتقارير المالية.	ك	1	4	13	84	88	4.34	.743	204.3	.000**	2
	%	.5%	%2	%7	%44	%46					
يتيح المصرف المعلومات المالية للمساهمين في الوقت المناسب.	ك	1	5	19	99	66	4.18	.756	192.7	.000**	6
	%	.5%	%3	%10	%52	%35					
يوفر المصرف المعلومات اللازمة عن الأداء للجهات الرقابية والاستثمارية.	ك	1	5	10	103	71	4.25	.720	255.1	.000**	3
	%	.5%	%3	%5	%54	%38					
ينشر المصرف قوائمه المالية بكل وسائل النشر المتاحة.	ك	1	9	18	86	76	4.19	.835	167.3	.000**	5
	%	.5%	%5	105	%45	%40					
يتأكد مجلس الإدارة من صحة التقارير المالية بواسطة المراجع الخارجي ولجنة المراجعة.	ك	1	5	10	83	91	4.36	.748	212.5	.000**	1
	%	.5%	%3	%5	%44	%48					
يقدم المصرف معلومات ملائمة وذات مصداقية من خلال التقارير الدورية والسنوية.	ك	2	6	13	94	75	4.23	.796	196.0	.000**	4
	%	%1	%3	%7	%49	%40					
فصح المصرف في التقرير السنوي عن تحليلات الادارة للمعلومات المالية وغير المالية.	ك	2	9	19	94	66	4.12	.849	168.8	.000**	7
	%	%1	%5	%10	%49	%35					
يحظر علي كافة العاملين بالمصرف الافصاح عن أي معلومات داخلية مؤثرة علي سعر السهم.	ك	4	8	37	80	61	3.98	.937	114.4	.000**	8
	%	%2	%4	%20	%42	%32					
المتوسط العام							**4.20**		**.797**		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (18) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على تطبيق الافصاح والشفافية في مجال حوكمة الشركات بالمصرف بمتوسط (4.11 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية في مجال حوكمة الشركات بالمصرف،حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.98 إلى 4.36)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية في مجال حوكمة الشركات

بالمصارف، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أربعة عبارات حول قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية في مجال حوكمة الشركات بالمصرف وتتمثل في العبارة:

أ. جاءت العبارة رقم (5) وهي " يتأكد مجلس الإدارة من صحة التقارير المالية بواسطة المراجع الخارجي ولجنة المراجعة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.36 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (1) وهي " يلتزم المصرف في إعداد وعرض التقارير والقوائم المالية بالمعايير الدولية للتقارير المالية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.34 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (3) وهي "يوفر المصرف المعلومات اللازمة عن الأداء للجهات الرقابية والاستثمارية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.25 من 5.00).

د. جاءت العبارة رقم (6) وهي " يقدم المصرف معلومات ملائمة وذات مصداقية من خلال التقارير الدورية والسنوية " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.23 من 5.00). بينما نجد (4) عبارات تم الموافقة عليها حول قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية في مجال حوكمة الشركات بالمصارف بدرجة موافق وأبرزها تتمثل في العبارات:

أ. جاءت العبارة رقم (4) وهي " ينشر المصرف قوائمه المالية بكل وسائل النشر المتاحة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.19 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (2) وهي " يتيح المصرف المعلومات المالية للمساهمين في الوقت المناسب " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.18 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (2) وهي " فصح المصرف في التقرير السنوي عن تحليلات الادارة للمعلومات المالية وغير المالية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.12 من 5.00).

يستنتج من التحليل السابق أن الاهتمام بتطبيق الافصاح والشفافية في المصارف له أثر كبير علي أداء المصارف وتقليل عملية التلاعب والغش في التقارير المالية وهي من مبادئ حوكمة الشركات، والافصاح والشفافية يخدم المساهمين واصحاب المصالح ويسهم في مساعدة المستثمرين من اتخاذ قرارت سليمة حول المصارف. وهذه النتائج تتوافق مع دراسة محمد آدم أبكر، 2008م، والتي توصلت الي ان توفير المعلومات المحاسبية الملائمة في القوائم المالية يؤدي إلى تحقيق الشفافية، وأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشفافية لها علاقة وثيقة بمستخدمي القوائم المالية.

7. قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية بالمصارف

للتعرف على مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (19)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
الهيكل التنظيمي للمصرف يحوي أنظمة رقابة داخلية مستقلة لها سلطات وصلاحيات واضحة.	ك	1	7	14	98	70	4.21	.773	98.1	.000**	3
	%	.5%	%4	%7	%52	%36.5					
يوفر المصرف اجراءات مناسبة تمكن العاملين به من الإبلاغ عن أى مخالفات محتملة.	ك	2	8	23	103	54	4.05	.818	81.6	.000**	8
	%	15	%4	%12	%54	%29					
يوجد لدي مجلس الادارة بالمصرف لجنة للمراجعة.	ك	1	7	21	87	74	4.19	.814	66.2	.000**	6
	%	.5%	%4	%11	%46	%38.5					
تقوم لجنة المراجعة بعمل تقويم شامل لإجراءات الضبط والرقابة الداخلية بالمصرف.	ك	1	9	23	89	68	4.13	.839	56.2	.000**	7
	%	.5%	%5	%12	%47	%35.5					
يقوم المراجع الداخلي والخارجي بتقويم دوري لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية المطبقة في المصرف.	ك	-	6	13	104	67	4.22	.708	36.5	.000**	2
	%	-	35	%7	%55	%35					
يستفيد المصرف من نتائج عمل المراجع الداخلي.	ك	2	6	14	97	71	4.21	.793	96.4	.000**	4
	%	%1	%3	%7	%51	%37					
يلتزم المراجع الخارجي بأداء عمله بما يتوافق مع المعايير المهنية للمراجعة.	ك	3	2	16	92	77	4.25	.783	95.8	.000**	1
	%	2%	%1	%8	%48	%41					
يتأكد المصرف من أن المراجع الخارجي يفهم جيداً واجباته فيما يتعلق ببذل العناية المهنية اللازمة.	ك	4	2	17	96	71	4.20	.811	93.3	.000**	5
	%	%2	%1	%9	%51	%37					
تتحقق لجنة المراجعة بالمصرف من كفاءة أداء المراجع الخارجي.	ك	2	12	31	82	63	4.01	.920	20.5	.000**	9
	%	%1	%6	%16	%43	%34					
المتوسط العام							4.16		.806		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (19) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في مجال حوكمة الشركات بالمص ارف بمتوسط (4.16 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41

وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في مجال حوكمة الشركات بالمصارف، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.01 إلى 4.25)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (موافق/ موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في مجال حوكمة الشركات بالمصارف، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أربعة عبارات حول قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في مجال حوكمة الشركات بالمصارف وتتمثل في العبارة:

أ. جاءت العبارة رقم (7) وهي " يلتزم المراجع الخارجي بأداء عمله بما يتوافق مع المعايير المهنية للمراجعة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.25 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (5) وهي " يقوم المراجع الداخلي والخارجي بتقويم دوري لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية المطبقة في المصرف " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.22 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (1) وهي " الهيكل التنظيمي للمصرف يحوي أنظمة رقابة داخلية مستقلة لها سلطات وصلاحيات واضحة " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.21 من 5.00).

د. جاءت العبارة رقم (6) وهي " يستفيد المصرف من نتائج عمل المراجع الداخلي " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.21 من 5.00).

بينما نجد (5) عبارات تم الموافقة عليها حول قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في مجال حوكمة الشركات بالمصرف بدرجة موافق وأبرزها تتمثل في العبارات:

أ. جاءت العبارة رقم (8) وهي " يتأكد المصرف من أن المراجع الخارجي يفهم جيداً واجباته فيما يتعلق ببذل العناية المهنية اللازمة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.20 من 5.00).

ب. جاءت العبارة رقم (3) وهي " يوجد لدي مجلس الادارة بالمصرف لجنة للمراجعة " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.19 من 5.00).

ج. جاءت العبارة رقم (4) وهي " تقوم لجنة المراجعة بعمل تقويم شامل لإجراءات الضبط والرقابة الداخلية بالمصرف " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.13 من 5.00).

د. جاءت العبارة رقم (2) وهي " يوفر المصرف اجراءات مناسبة تمكن العاملين به من الإبلاغ عن أى مخالفات محتملة " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.05 من 5.00).

ه. جاءت العبارة رقم (9) " تتحقق لجنة المراجعة بالمصرف من كفاءة أداء المراجع الخارجي " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.01 من 5.00).

يتضح من النتائج أن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وهي من آليات حوكمة لشركات بالمص ارف لها دور اساسي في تحسين الأداء من خلال مراقبة العمليات الداخلية في المصارف ومعالجة الانحرافات ورفع تقارير عن الأداء الي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. و هذه النتائج تتوافق مع دراسة إبراهيم إسحاق نسمان، 2009م والتي توصلت الي أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف ، وأن تحسين معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف.

ثالثاً: قياس أداء المصارف

تم قياس أداء المصارف بأستخدام محاور بطاقة الاداء المتوازن وذلك كما يلي:

1. قياس مدي تطبيق المحور المالي بالمصارف

جدول رقم (20)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي تطبيق المحور المالي بالمصارف

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
حقق المصرف ارباحاً على استثمارات المساهمين تلبي توقعاتهم.	ك	7	16	38	80	49	3.78	1.041	87.6	.000**	7
	%	%4	%8	%20	%42	%26					
تعمل الإدارة التنفيذية في المصرف على استغلال كل الموارد بصورة مثلى تحقق الاهداف الموضوعة.	ك	6	10	26	86	62	3.99	.981	127.1	.000**	3
	%	%3	%5	%14	%45	%33					
يوفر المصرف فرص استثمارية مجزية تجذب المودعين والمستثمرين.	ك	4	19	29	86	52	3.86	.1000	107.8	.000**	6
	%	%2	%10	%15	%45	%28					
تتناسب العوائد التي يحققها المصرف مع عملياته.	ك	3	14	17	102	54	4.00	.903	173.5	.000**	2
	%	%2	%7	%9	%54	%28					
تسعي إدارة المصرف الي تعظيم ثروة المساهمين.	ك	5	8	31	91	55	3.96	.928	135.1	.000**	5
	%	%3	%4	%16	%48	%29					
تستخدم إدارة المصرف بعض الآليات التي تساعد في زيادة التدفق النقدي	ك	1	10	22	104	53	4.04	.809	183.9	.000**	1
	%	%5.	%5	%12	%55	%28					
يتناسب حجم ارباح المصرف مع عدد ونوعية الخدمات المقدمة واستثمارات المصرف.	ك	4	9	24	104	49	3.97	.875	175.5	.000**	4
	%	%2	%5	%13	%55	%26					
المتوسط العام							3.94		.933		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (20) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس أداء المصرف في المحور المالي بمتوسط (3.94 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس أداء المصرف، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.78 إلى 4.04)، وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق)مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس أداء المصرف في المحور المالي، وتتمثل في جاءت العبارة رقم (6) وهي " تستخدم إدارة المصرف بعض الآليات التي تساعد في زيادة التدفق النقدي " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.04 من 5.00)، وجاءت العبارة رقم (4) وهي " تتناسب العوائد التي يحققها المصرف مع عملياته " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة علىها بمتوسط (4.00 من 5.00)، وجاءت العبارة رقم (12) وهي " تعمل الإدارة التنفيذية في المصرف على استغلال كل الموارد بصورة مثلى تحقق الاهداف الموضوعة " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.99 من 5.00).

2. قياس مدي تطبيق محور العملاء بالمصارف

جدول رقم (21)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي تطبيق محور العملاء بالمصارف

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يقدم المصرف خدمات مصرفية جيدة تحقق رضا العملاء.	ك	1	10	23	97	59	4.07	.830	165.7	.000**	5
	%	.5%	%5	%12	%51	%31					
يهتم المصرف بشكاوى العملاء، ويضعها في الاعتبار.	ك	2	4	27	91	66	4.13	.809	162.2	.000**	4
	%	%1	%2	%14	%48	%35					
يعمل المصرف على الوفاء بحاجات العملاء للخدمة في الوقت المناسب.	ك	1	3	22	93	71	4.21	.747	183.2	.000**	2
	%	.5%	%2	%12	%49	%37					
يقدم الموظفون في المصرف الخدمات المصرفية بمستوى جيد مرضي للعملاء.	ك	2	2	26	92	68	4.17	.779	172.4	.000**	3
	%	%1	%1	%14	%48	%36					
يسعى المصرف الي استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات جديدة تستقطب عملاء جدد.	ك	2	4	12	89	83	4.30	.769	204.4	.000**	1
	%	%1	%2	%6	%47	%44					
لدي المصرف مركز لخدمة العملاء يقدم كل المعلومات اللازمة.	ك	3	21	29	76	61	3.90	1.026	93.8	.000**	6
	%	%2	%11	%15	%40	%32					
يتناسب عدد عملاء المصرف في السوق المصرفي مع الامكانيات المتاحة.	ك	4	19	30	77	60	3.89	1.028	94.3	.000**	7
	%	%2	%10	%16	%40	%32					
المتوسط العام							4.09			.855	

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (21) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس أداء المصرف في المحور العملاء بمتوسط (4.09 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات . كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس أداء المصرف ، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.89 إلى 4.30)، وهي متوسطات تقع في الفئات الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق/موافق بشدة) علي التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس أداء المصرف في محور العملاء، وتتمثل في العبارة رقم (5) وهي " يسعى المصرف الي استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات جديدة تستقطب عملاء جدد " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.30 من 5.00)، وجاءت العبارة رقم (3) وهي " يعمل المصرف على الوفاء بحاجات العملاء للخدمة في الوقت المناسب " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.21 من 5.00)، وجاءت العبارة رقم (4) وهي " يقدم الموظفون في المصرف الخدمات المصرفية بمستوى جيد مرضي للعملاء " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.17 من 5.00).

3. قياس مدي تطبيق محور العمليات الداخلية بالمصارف

جدول رقم (22)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي تطبيق محور العمليات الداخلية بالمصارف

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يقدم المصرف خدمات جديدة ترضي توقعات العملاء للخدمات المصرفية.	ك	3	14	22	90	61	4.01	.973	139.2	.000**	7
	%	%2	%7	%12	%47	%32					
يلتزم المصرف في عملياته الداخلية بالعمل وفقاً لإجراءات وسياسات العمل المصرفي.	ك	-	1	10	100	79	4.35	.606	154.0	.000**	1
	%	-	%.5	%5	%52.5	%42					
يعمل المصرف علي تقديم فرص تمويل حسب سياسات التمويل الخاصة بمنح الائتمان.	ك	-	2	15	108	65	4.24	.638	149.3	.000**	2
	%	-	%1	%8	%57	%34					
تركز الإدارة التنفيذية على تميز المصرف في جودة ونوعية الخدمات المقدمة.	ك	2	6	19	92	71	4.18	.816	175.9	.000**	4
	%	%1	%3	%10	%48	%38					
يهتم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية بصورة ممتازة يتفوق بها علي المنافسين.	ك	1	12	25	88	64	4.06	.877	141.8	.000**	5
	%	%.5	%6	%13	%46.5	%34					
تقوم أنظمة الرقابة الداخلية بمتابعة سير العمليات ومدي الالتزام بقواعد العمل.	ك	2	7	18	85	78	4.21	.841	170.1	.000**	3
	%	%1	%4	%9	%45	%41					
تستهدف عمليات التحسين وال المستمر تقليل هدر الوقت في تقديم الخدمات المصرفية.	ك	3	7	23	103	54	4.04	.835	181.3	.000**	6
	%	%2	%4	%12	%54	%28					
المتوسط العام							4.15		.798		

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (22) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس أداء المصرف في محور العمليات الداخلية بمتوسط (4.15 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس أداء المصرف، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.07 إلى 4.35)، وهي متوسطات تقع في الفئات الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق/موافق بشدة) علي التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس أداء المصرف في محور العمليات الداخلية، وتتمثل في وجاءت العبارة رقم (2) وهي " يلتزم المصرف في عملياته الداخلية بالعمل وفقاً لإجراءات وسياسات العمل المصرفي " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عل يها بشدة بمتوسط (4.35 من 5.00)، وجاءت العبارة رقم (3) وهي " يعمل المصرف علي تقديم فرص تمويل حسب سياسات التمويل الخاصة بمنح الائتمان " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عل يها بشدة بمتوسط (4.24 من 5.00)، وجاءت العبارة رقم (6) وهي " تقوم أنظمة الرقابة الداخلية بمتابعة سير العمليات ومدي الالتزام بقواعد العمل " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عل يها بشدة بمتوسط (4.21 من 5.00).

4. قياس مدي تطبيق محور النمو والتطور بالمصارف

جدول رقم (23)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي تطبيق محور النمو والتطور بالمصارف

العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
يعمل المصرف على اعداد دورات تدريبية للموظفين بصورة ملائمة لطبيعة عملهم.	ك	4	10	18	96	62	4.06	.906	65.2	.000**	2
	%	%2	%5	%10	%50	%33					
تقدم دورات تدريبية بصورة مستمرة لأعضاء مجلس إدارة المصرف.	ك	5	23	57	64	41	3.59	1.038	62.1	.000**	6
	%	%3	%12	%30	%38	%22					
يضم المصرف مجموعة من الموظفين ذوى خبرات ومؤهلات في العمل المصرفي.	ك	2	-	10	99	79	4.33	.675	49.9	.000**	1
	%	%1	-	%5	%52	%42					
يراعي المصرف جوانب الاهتمام بالرضا الوظيفي.	ك	8	21	33	78	50	3.74	1.094	77.8	.000**	5
	%	%4	%11	%18	%41	%26					
يهتم اعضاء مجلس الإدارة بمعرفة وإدراك التغيرات الجديدة في التشريعات والسياسات المصرفية.	ك	5	9	36	88	53	3.92	.942	22.7	.000**	4
	%	%3	%5	%18	%46	%30					
بالمصرف موظفون يمتازون بالابتكار والإبداع في قديم الخدمات	ك	1	8	18	96	67	4.16	.801	80.8	.000**	2
	%	%.5	%4	%10	%50.5	%35					
يوجد لدي المصرف نظام فعال للمكافآت والحوافز والترقيات.	ك	11	27	42	66	44	3.55	1.161	44.3	.000**	7
	%	%6	%14	%22	%35	%23					
المتوسط العام							**3.90**		**.945**		

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م. ** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (23) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس أداء المصرف في محور التعلم والنمو بمتوسط (3.90 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة.

يتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس أداء المصرف، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.55 إلى 4.33)، وهي متوسطات تقع في الفئات الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق/موافق بشدة) علي التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس أداء المصرف في محور التعلم والنمو، وتتمثل في العبارات الآتية:

1. جاءت العبارة رقم (3) وهي " يضم المصرف مجموعة من الموظفين ذوى خبرات ومؤهلات في العمل المصرفي " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عل يها بشدة بمتوسط (4.33 من 5.00).
2. جاءت العبارة رقم (6) وهي " بالمصرف موظفون يمتازون بالابتكار والإبداع في تقديم الخدمات " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عل يها بمتوسط (4.16 من 5.00).
3. جاءت العبارة رقم (1) وهي يعمل المصرف على اعداد دورات تدريبية للموظفين بصورة ملائمة لطبيعة عملهم." بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عل يها بمتوسط (4.06 من 5.00).

يتضح من التحليل السابق لمحاور بطاقة الأداء المتوازن، أن قياس اداء المصارف من المهام الاساسية التي تقوم بها الإدارة التنفيذية في المصارف يجب ان يكون قياس الاداء بصورة شاملة للجميع اقسام المصارف، من مالية وغير مالية وبطاقة قياس الأداء المتوازن الاساليب الجيدة لقياس الأداء لانها تشمل الجوانب المالية وغير المالية وتضع لها إعتبار والأداء وتحسينه من اهم اهداف حوكمة الشركات.

رابعاً: تباين آراء المبحوثين حول محاور الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية في البنوك

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة حول محاور الدراسة (مبادئ تطبيق حوكمة الشركات وإداء المصارف)، طبقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية في البنوك تم استخدام " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة علي النحو التالي:

1. الفروق باختلاف متغير العمر

يوضح الجدولي التالي الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً لمتغير العمر:

الجدول رقم (24)

إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
قياس مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصرف.	بين المجموعات	123.031	4	30.758	1.350	.253
	داخل المجموعات	4215.121	185	22.784		
	المجموع	4338.153	189			
قياس مدي تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات.	بين المجموعات	100.454	4	25.113	.925	.450
	داخل المجموعات	5021.525	185	27.143		
	المجموع	5121.979	189			
قياس مدى تطبيق حقوق المساهمين.	بين المجموعات	115.027	4	28.757	1.148	.335
	داخل المجموعات	4632.636	185	25.041		
	المجموع	4747.663	189			
قياس مدى تطبيق حقوق اصحاب المصالح الاخرى.	بين المجموعات	125.746	4	31.436	1.447	.220
	داخل المجموعات	4019.749	185	21.728		
	المجموع	4145.495	189			
قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر.	بين المجموعات	38.776	4	9.694	.370	.830
	داخل المجموعات	4842.703	185	26.177		
	المجموع	4881.479	189			
قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية	بين المجموعات	80.361	4	20.090	.906	.462
	داخل المجموعات	4102.712	185	22.177		
	المجموع	4183.074	189			
قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية.	بين المجموعات	85.288	4	21.322	.773	.544
	داخل المجموعات	5099.875	185	27.567		
	المجموع	5185.163	189			
قياس أداء المصارف.	بين المجموعات	558.813	4	139.703	.613	.654
	داخل المجموعات	42167.929	185	227.935		
	المجموع	42726.742	189			

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م.

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مبادئ تطبيق حوكمة الشركات، قياس إداء المص ارف) باختلاف متغير العمر ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هنالك تشابه في العينة المختارة من حيث طبيعة عمر العاملين بها من فئات عمرية، لذا نجد عدم وجود فروقات ذات أثر معنوي تبعا لمتغير العمر حول محاور الدراسة.

2. الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدولي التالي الفروق الاحصائية في إجابات أفراد الدراسة حول المحاور المختلفة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (25)

إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
قياس مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصرف	بين المجموعات	94.712	4	23.678	1.032	.392
	داخل المجموعات	4243.441	185	22.938		
	المجموع	4338.153	189			
قياس مدي تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات	بين المجموعات	453.447	4	113.362	4.492	**.002
	داخل المجموعات	4668.532	185	25.235		
	المجموع	5121.979	189			
قياس مدى تطبيق حقوق المساهمين	بين المجموعات	82.078	4	20.520	.814	.518
	داخل المجموعات	4665.585	185	25.219		
	المجموع	4747.663	189			
قياس مدى تطبيق حقوق اصحاب المصالح الاخرى	بين المجموعات	84.688	4	21.172	.965	.428
	داخل المجموعات	4060.807	185	21.950		
	المجموع	4145.495	189			
قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر	بين المجموعات	35.106	4	8.777	.335	.854
	داخل المجموعات	4846.373	185	26.197		
	المجموع	4881.479	189			
قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية	بين المجموعات	164.457	4	41.114	1.893	.113
	داخل المجموعات	4018.617	185	21.722		
	المجموع	4183.074	189			
قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية	بين المجموعات	121.860	4	30.465	1.113	.352
	داخل المجموعات	5063.303	185	27.369		
	المجموع	5185.163	4			
قياس أداء المصارف	بين المجموعات	1333.599	185	333.400	1.490	.207
	داخل المجموعات	41393.144	189	223.747		
	المجموع	42726.742	4	23.678		

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.0. ** فروق دالة عند مستوى 01 فأقل.

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مبادئ تطبيق حوكمة الشركات وقياس أداء المصارف) باختلاف متغير المؤهل العلمي. ويتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (قياس مدي تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات) باختلاف متغير المؤهل العلمي. ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات المؤهل العلمي حول الاتجاه نحو هذه المحاور استخدم الباحث اختبار المربعات الصغري (Tukey HSD) وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (26) نتائج اختبار المربعات الصغري للفروق بين المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	ن	المتوسط	الاستدلال
قياس مدي تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات	بكالوريوس	79	4.0	لايوجد فرق
	دبلوم عالي	27	4.3	يوجد فرق
	ماجستير	61	4.0	لايوجد فرق
	دكتواره	16	4.0	لايوجد فرق
	اخري	7	4.8	يوجد فرق

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م.

يتضح من خلال النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين مؤهلهم بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة لصالح أفراد الدراسة الذين مؤهلهم دبلوم عالي، ومؤهل اخري أكثر موافقة علي مدي تطبيق آلية مجلس الادارة.

3. الفروق باختلاف متغير التخصص العلمي

يوضح الجدولي التالي الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً لمتغير التخصص العلمي:

الجدول رقم (27) إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير التخصص العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
قياس مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصرف	بين المجموعات	69.788	4	17.447	.756	.555
	داخل المجموعات	4268.365	185	23.072		
	المجموع	4338.153	189			
قياس مدي تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات	بين المجموعات	113.297	4	28.324	1.046	.385
	داخل المجموعات	5008.682	185	27.074		
	المجموع	5121.979	189			
قياس مدى تطبيق حقوق المساهمين	بين المجموعات	63.279	4	15.820	.625	.645
	داخل المجموعات	4684.385	185	25.321		
	المجموع	4747.663	189			
قياس مدى تطبيق حقوق اصحاب المصالح الاخرى	بين المجموعات	44.042	4	11.011	.497	.738
	داخل المجموعات	4101.452	185	22.170		
	المجموع	4145.495	189			
قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر	بين المجموعات	41.785	4	10.446	.399	.809
	داخل المجموعات	4839.694	185	26.161		
	المجموع	4881.479	189			
قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية	بين المجموعات	7.560	4	1.890	.084	.987
	داخل المجموعات	4175.514	185	22.570		
	المجموع	4183.074	189			
قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية	بين المجموعات	38.002	4	9.500	.341	.850
	داخل المجموعات	5147.162	185	27.822		
	المجموع	5185.163	189			
قياس أداء المصارف	بين المجموعات	946.845	4	236.711		
	داخل المجموعات	41779.898	185	225.837		
	المجموع	42726.742	189	17.447	1.048	.384

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م. ** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مبادئ تطبيق حوكمة الشركات، قياس إداء المص ارف) باختلاف متغير التخصص العلمي.

4. الفروق باختلاف متغير المركز الوظيفي

يوضح الجدولي التالي الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً لمتغير المركز الوظيفي:

الجدول رقم (28)

إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير المركز الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
قياس مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصرف	بين المجموعات	461.690	7	65.956	3.097	.004*
	داخل المجموعات	3876.463	182	21.299		
	المجموع	4338.153	189			
قياس مدي تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات	بين المجموعات	202.425	7	28.918	1.070	.385
	داخل المجموعات	4919.554	182	27.031		
	المجموع	5121.979	189			
قياس مدى تطبيق حقوق المساهمين	بين المجموعات	243.202	7	34.743	1.404	.206
	داخل المجموعات	4504.461	182	24.750		
	المجموع	4747.663	189			
قياس مدى تطبيق حقوق اصحاب المصالح الاخرى	بين المجموعات	210.879	7	30.126	1.393	.210
	داخل المجموعات	3934.616	182	21.619		
	المجموع	4145.495	189			
قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر	بين المجموعات	423.668	7	60.524	2.471	.019*
	داخل المجموعات	4457.811	182	24.493		
	المجموع	4881.479	189			
قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية	بين المجموعات	88.086	7	12.584	.559	.788
	داخل المجموعات	4094.987	182	22.500		
	المجموع	4183.074	189			
قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية	بين المجموعات	212.532	7	30.362	1.111	.358
	داخل المجموعات	4972.631	182	27.322		
	المجموع	5185.163	189			
قياس أداء المصارف	بين المجموعات	3142.781	7	448.969	2.064	.050
	داخل المجموعات	39583.961	182	217.494		
	المجموع	42726.742	189			

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م. ** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

يتضح من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مبادئ تطبيق حوكمة الشركات، قياس إداء المصارف) باختلاف متغير المركز الوظيفي. ويتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق

ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (قياس مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصارف، قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر) باختلاف متغير التخصص العلمي تعزي لصالح الذين مركز الوظيفي قيادة عليا(مدرا ين إدارات) هم اكثر معرفة بمدي تفعيل إطار حوكمة الشركات وكذلك مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر.

5. الفروق باختلاف متغير سنوات الخبرة

يوضح الجدولي التالي الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً لمتغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (29)

إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
قياس مدي تفعيل إطار حوكمة الشركات بالمصرف	بين المجموعات	104.203	4	26.051	1.138	.340
	داخل المجموعات	4233.949	185	22.886		
	المجموع	4338.153	189			
قياس مدي تطبيق آلية مجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات	بين المجموعات	31.812	4	7.953	.289	.885
	داخل المجموعات	5090.167	185	27.514		
	المجموع	5121.979	189			
قياس مدى تطبيق حقوق المساهمين	بين المجموعات	43.985	4	10.996	.432	.785
	داخل المجموعات	4703.678	185	25.425		
	المجموع	4747.663	189			
قياس مدى تطبيق حقوق اصحاب المصالح الاخرى	بين المجموعات	79.062	4	19.766	.899	.466
	داخل المجموعات	4066.432	185	21.981		
	المجموع	4145.495	189			
قياس مدي تطبيق سياسات إدارة المخاطر	بين المجموعات	42.351	4	10.588	.405	.805
	داخل المجموعات	4839.128	185	26.157		
	المجموع	4881.479	189			
قياس مدي تطبيق الافصاح والشفافية	بين المجموعات	51.328	4	12.832	.575	.681
	داخل المجموعات	4131.746	185	22.334		
	المجموع	4183.074	189			
قياس مدي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية	بين المجموعات	51.579	4	12.895	.465	.762
	داخل المجموعات	5133.584	185	27.749		
	المجموع	5185.163	189			
قياس أداء المصارف	بين المجموعات	363.250	4	90.813	.397	.811
	داخل المجموعات	42363.492	185	228.992		
	المجموع	42726.742	189	26.051		

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م. ** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

يتضح من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مبادئ تطبيق حوكمة الشركات، قياس إداء المصارف) باختلاف متغير سنوات الخبرة.

خامساً: تحليل وإختبارالفرضيات

1. إختبار الفرضيات وتحليل كل متغير مستقل مع المتغير التابع

لتحليل ولقياس علاقات الارتباط واختبارها بين كل متغير مستقل من متغيرات الدراسة (مبادئ وآليات حوكمة الشركات) التي تضمنتها فرضيات الدراسة وبين المتغير التابع (أداء المصارف)، ومن اجل إعطاء قرار دقيق بشأن إثبات صحة الفرضيات (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات و بين أداء المصارف) أو عدم صحتها استخدم لهذا الغرض معامل ارتباط الرتب)لسبيرمان وبعد ذلك تم اختبار معاملات الارتباط المحسوبة معنوية العلاقة بين المتغيرات باستعمال إحصاءات الاختبلو(t) كما يأتي:

أ. **الفرضية الاولي: توجد علاقة بين تفعيل إطار حوكمة الشركات في المصارف ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات الرقابية وبين الأداء في المصارف.**

للتعرف على العلاقة بين تفعيل إطار حوكمة الشركات في المصارف ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات الرقابية وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم؛ تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(30)

العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية الأولي

المقياس الاحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستناج
معامل ارتباط بيرسون(R)	0.62	**.0000	دالة احصائياً
معامل التحديد(R^2)	.391		
قيمة (ف) F	120.86	**.0000	دالة احصائياً
قيمة معامل الانحدار(B)	2.053	**.0000	دالة احصائياً
قيمة (ت)T	10.994	**.0000	دالة احصائياً

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م. ** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

يتضح من الجدول رقم (30) ما يلي:

i. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوى جداً بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبين إداء المصارف، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.62).
ii. أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.391)، وهذه القيمة تدل على أن نسبة ما يفسره تفعيل إطار حوكمة الشركات من المتغير التابع (أداء المصارف) هي نسبة (40%).
iii. نموذج الانحدار المقدر معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (120.86)، وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(.0000).
iv. تشيرالنتائج الواردة بالجدول إلى ثبوت معنوية معامل الانحدار (B) حيث بلغت قيمة (B) (2.053) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(.0000).

v. تشير النتائج الواردة بالجدول إلى ثبوت معنوية معامل الانحدار (B) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (10.994) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل (.0000)، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ومن ثم يعطي مؤشر علي وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (تفعيل إطار حوكمة الشركات) علي المتغير التابع (أداء المصارف).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (30) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل بين تفعيل إطار حوكمة الشركات في المصارف ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات الرقابية، وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم، حيث يتضح أنه كلما تم تطبيق مبادئ الحوكمة ؛ كلما زاد إداء المصارف والعكس. ويفسر الباحث هذه النتيجة بأنه توجد علاقة ذات دلالة أحصائية طردية او موجبة بين تفعيل إطار حوكمة الشركات و بين تطور الأداء في المصارف، ومن ثم يمكن قبول الفرضية الأولي جزئيا .هذه النتيجة تتوافق مع دراسة عبد المطلب عثمان محمود دليل، 2012م، التي توصلت إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على رفع كفاءة سوق المال من حيث توفيرها لمجموعة القواعد والآليات الأخلاقية والمهنية، التي يؤدي تطبيقها دوراً أساسياً في مجال الإصلاح المالي والإداري.

ب. الفرضية الثانية: توجد علاقة بين توضيح المسؤوليات والمؤهلات والخبرات وتنوعها في مجالس إدارات المصارف وفقاً للمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

للتعرف على العلاقة بين توضيح المسؤوليات والمؤهلات والخبرات وتنوعها في مجالس إدارات المصارف وفقاً للمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف. من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(31)

العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية الثانية

المقياس الاحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستناج
معامل ارتباط بيرسون(R)	0.66	**.0000	دالة احصائياً
معامل التحديد(R^2)	.442		
قيمة (ف) F	148.86	**.0000	دالة احصائياً
قيمة معامل الانحدار(B)	2.008	**.0000	دالة احصائياً
قيمة (ت)T	12.201	**.0000	دالة احصائياً

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م. **علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من الجدول رقم (31) ما يلي:

i. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوى جداً بين مجالس الإدارة وأداء المصارف، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.66).

ii. أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.442)، وهذه القيمة تدل على أن نسبة ما تفسره مجالس الإدارات من المتغير التابع (داء المصرف) هي نسبة (44%).
iii. نموذج الانحدار المقدر معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (148.86)، وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).
iv. تشير النتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B)حيث بلغت قيمة (B)(2.008) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).
v. تشير النتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (12.201) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل (0000.)، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل والتابع. ومن ثم يعطي مؤشر علي وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (مجلس الإدارة وفقاً لحوكمة الشركات) علي المتغير التابع (أداء المصارف).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (31) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى 0.01 فأقل بين توضيح المسؤوليات والمؤهلات والخبرات وتنوعها في مجالس إدارات المصارف وفقاً للمبادئ الحوكمة وبين الأداء في المصارف.من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم، حيث يتضح أنه كلما كانت المسؤوليات واضحة أدي الي زيادة إداء المصارف، ومن ثم يمكن قبول الفرضية الثانية جزئيا. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة النور علي سعد النور، 2011م، والتي أظهرت ان هناك أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة من حيث القيام بمهامه ومسئولياته، مما يساهم في تحسين أداء المجلس وبالتالي رفع كفاءة أداء الشركة.

ج. الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

للتعرف على العلاقة بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (32)

العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية الثانية

المقياس الاحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستناج
معامل ارتباط بيرسون(R)	0.64	**.0000	دالة احصائياً
معامل التحديد(R^2)	.417		
قيمة (ف) F	134.65	**.0000	دالة احصائياً
قيمة معامل الانحدار(B)	2.026	**.0000	دالة احصائياً
قيمة (ت)T	11.604	**.0000	دالة احصائياً

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م. **علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من الجدول رقم (32) الاتي:

i. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوى جداً بين المحافظة علي حقوق المساهمين في المصارف وأداء المصارف، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط التي بلغت (0.64).

ii. أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.417)، وهذه القيمة تدل على أن نسبة ما تفسره حقوق المساهمين في المصارف من المتغير التابع (أداء المصارف) هي نسبة (41%).

iii. نموذج الانحدار المقدر معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (134.65)، وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).

iv. تشير النتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B)حيث بلغت قيمة (B)(2.026) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).

تشير النتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (11.604) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل (0000.)، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرالمستقل والمتغير التابع. ومن ثم يعطي مؤشر علي وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (المحافظة علي حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لحوكمة الشركات) علي المتغير التابع (أداء المصارف).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (32) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى 0.01 بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم، ومن ثم يمكن قبول الفرضية الثالثة جزئيا.

هذه النتيجة تتوافق مع دراسة عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، 2008م والتي كشفت عن ان وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهه و العائد علي حقوق الملكية، والعائد علي الاستثمار.

د. الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين مراعاة حقوق أصحاب المصالح الآخري في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

للتعرف على العلاقة مراعاة حقوق أصحاب المصالح الآخري في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (33)

العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية الرابعة

المقياس الاحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستنتاج
معامل ارتباط بيرسون(R)	0.69		
معامل التحديد(R^2)	.484	.0000**	دالة احصائياً
قيمة (ف) F	176.34	.0000**	دالة احصائياً
قيمة معامل الانحدار(B)	2.335	.0000**	دالة احصائياً
قيمة (ت)T	13.279	.0000**	دالة احصائياً

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة، 2013م. **علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من الجدول رقم (33) الاتي:

i. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوى جداً بين مراعاة حقوق اصحاب المصالح وفقاً لحوكمة الشركات في المصارف وأداء المصارف، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.69).

ii. أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.484)، وهذه القيمة تدل على أن نسبة ما تفسره حقوق اصحاب المصالح من المتغير التابع (أداء المصارف) هي نسبة (48%).

iii. نموذج الانحدار المقدر معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (176.34)، وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).

iv. تشيرالنتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B)حيث بلغت قيمة (B)(2.335) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).

v. تشيرالنتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (13.279) وهى دالةعند مستوى معنوية اقل (0000.)، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل والمتغيرالتابع. ومن ثم يعطي مؤشرعلي وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (حقوق المصالح الاخري في المصارف في مجال حوكمة الشركات) علي المتغير التابع (أداء المصارف).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (33) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 مراعاة حقوق أصحاب المصالح الآخري في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم، ومن ثم يمكن قبول الفرضية الرابعة جزئيا.

هـ. الفرضية الخامسة: توجد علاقة بين تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقليل آثارها حسب متطلبات حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

للتعرف على العلاقة بين تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقليل آثارها حسب متطلبات حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (34)

العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية الخامسة

المقياس الاحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستنتاج
معامل ارتباط بيرسون(R)	0.69	**.0000	دالة احصائياً
معامل التحديد(R^2)	.477		
قيمة (ف) F	171.575	**.0000	دالة احصائياً
قيمة معامل الانحدار(B)	2.137	**.0000	دالة احصائياً
قيمة (ت)T	13.099	**.0000	دالة احصائياً

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة، 2013م. **علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من الجدول رقم (34) الاتي:

i. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوى جداً بين تطبيق سياسات إدارة المخاطر في المصارف وأداء المصارف، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط التي بلغت (0.69).

ii. أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.477)، وهذه القيمة تدل على أن نسبة ما تفسره تطبيق سياسات إدارة المخاطر من المتغير التابع (أداء المصارف) هي نسبة (47%).

iii. نموذج الانحدار المقدرمعنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (171.575)، وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).

iv. تشيرالنتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار (B)حيث بلغت قيمة (B)(2.137) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).

v. تشير النتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار (B) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (13.099) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل (0000.)، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل والتابع. وهي تعطي مؤشر علي وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (تطبيق سياسات إدارة المخاطر) علي المتغير التابع (أداء المصارف).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (34) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى0.01 بين تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقليل آثارها حسب متطلبات حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم ، ومن ثم يمكن قبول الفرضية الخامسة جزئيا. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة هشام سيد احمد، 2011م التي اظهرت أن لدى المصارف السودانية إلمام بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات، وأن إدارة المخاطر مسئولية مجلس الإدارة.

و. الفرضية السادسة: توجد علاقة بين تبني الشفافية والافصاح عن المعلومات في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

للتعرف على العلاقة بين تبني الشفافية والافصاح عن المعلومات في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (35)

العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية السادسة

المقياس الاحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستناج
معامل ارتباط بيرسون(R)	0.62	**.0000	دالة احصائياً
معامل التحديد(R^2)	.386		
قيمة (ف) F	118.174	**.0000	دالة احصائياً
قيمة معامل الانحدار(B)	2.076	**.0000	دالة احصائياً
قيمة (ت)T	10.871	**.0000	دالة احصائياً

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة، 2013م. **علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من الجدول رقم (35) الاتي:

i. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوى جداً بين تبني الافصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف وأداء المصارف، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط التي بلغت (0.62).
ii. أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.386)، وهذه القيمة تدل على أن نسبة ما تفسره تبني الافصاح والشفافية من المتغير التابع (أداء المصارف) هي نسبة (38%).
iii. نموذج الانحدار المقدر معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (118.174)، وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).
iv. تشيرالنتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B)حيث بلغت قيمة (B)(2.076) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).
v. تشير النتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (10.871) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل (0000.)، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ومن ثم تعطي مؤشر علي وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (تبني الافصاح والشفافية) علي المتغير التابع (أداء المصارف).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (35) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى0.01 بين تبني عملية الشفافية والافصاح عن المعلومات في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم ، ومن ثم يمكن قبول الفرضية السادسة جزئيا . هذه النتيجة تتوافق مع دراسة معتز ميرغني سيد أحمد محمد، 2011م والتي توصلت الي إن الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين في اتخاذ القرارات.

و. الفرضية السابعة: توجد علاقة بين وجود أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية الفعالة في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

للتعرف على العلاقة بين وجود أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية الفعالة في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (36)

العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية السابعة

المقياس الاحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستناج
معامل ارتباط بيرسون(R)	0.69	**.0000	دالة احصائياً
معامل التحديد(R^2)	.483		
قيمة (ف) F	175.426	**.0000	دالة احصائياً
قيمة معامل الانحدار(B)	2.085	**.0000	دالة احصائياً
قيمة (ت)T	13.245	**.0000	دالة احصائياً

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة، 2013م. **علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من الجدول رقم (36) الاتي:

i. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوى جداً بين وجود أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية الفعالة في المصارف وأداء المصارف، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.69).

ii. أظهرت النتائج التقدير أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.483)، وهذه القيمة تدل على أن نسبة ما تفسره وجود أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية الفعالة في المصارف من المتغير التابع (أداء المصارف) هي نسبة (48%).

iii. نموذج الانحدار المقدر معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (175.426)، وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).

iv. تشير النتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B)حيث بلغت قيمة (B)(2.085) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل من 0.01(0000.).

v. تشير النتائج الواردة بالجدول ثبوت معنوية معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (13.245) وهى دالة عند مستوى معنوية اقل (0000.)، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ومن ثم يعطي مؤشر علي وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (و جود أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية الفعالة في المصارف وفقاً لحوكمة الشركات) علي المتغير التابع (أداء المصارف).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (36) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى0.01 بين وجود أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية الفعالة في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم، ومن ثم يمكن قبول الفرضية السابعة جزئيا.

هذه النتيجة تتوافق مع دراسة فهيم سلطان محمد الحاج، 2012م والتي توصلت الي ان استقلال وقوة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركات ساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

2. منهجية الدراسة والنموذج المقترح

تقوم الدراسة الميدانية علي المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة السبعة (مبادئ وآليات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (في أداء المصارف)، وذلك من خلال تمثيل النموذج المقترح حسب منهج بعض الدراسات السابقة التي تناول موضوع حوكمة الشركات وعلاقتها بالأداء بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y= a+b1X1+b2X2+b3X3+b4X4+b5X5+b6X6+ b7X7+ \varepsilon$$

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع الذي يقيس الأداء في المصارف بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن.

A: مقدار ثابت.

B1:b7: معاملات التغير لكل متغير مستقل من المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج.

X1: تفعيل إطار حوكمة الشركات.

X2: مجلس الإدارة.

X3: حقوق المساهمين.

X4: مراعاة حقوق اصحاب المصالح الآخري

X5: سياسات إدارة المخاطر.

X6: الإفصاح والشفافية عن المعلومات.

X7: أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية.

ε: هامش الخطأ العشوائي للنموذج.

3. تحليل الانحدار التدريجي نموذج الدراسة

لتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة السبعة (مبادئ وآليات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (تطور الأداء في المصارف) من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم ؛ استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد (الانحدار التدريجي) لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين وجاءت النتائج كما توضحها الجداول التالية:

الجدول رقم(37)

جدول ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد R^2
4	.820	.672

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة**، 2013م.

تشير نتائج ملخص النموذج، كما يوضح الجدول رقم (37) أن درجة الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف وإداء المصارف بلغت درجة 820. وهي قيمة كبيرة مما يعني وجود علاقة قوية بين الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف وبين أداء المصارف أي كلما زادات تطبيقات مبادئ حوكمة الشركات أثرت بدورها علي زيادة أداء المصارف. كما نجد أن درجة مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف بلغة درجة Rsquare=.672 وهذا يفسر أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف تساهم في أداء المصارف بنسبة 67%. وهذا يؤكد تطبيق المصارف التجارية السودانية مبادئ حوكمة الشركات.

هذه النتائج تتوافق مع دراسة محمد فرح عبد الحليم، 2007م التي توصلت الي أن هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات.

5. تحليل التباين للنموذج للتأكد من صحة النموذج

يوضح الجدول التالي تحليل التباين للتأكد من صحة النموذج وقابليته للتطبيق:

الجدول (38)

تحليل التباين

النموذج	قيمة ف	مستوي المعنوية
4	98.379	**.000

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م.

يتضح من الجدول رقم (38) تحليل التباين ارتفاع قيمة اختبار (ف) (98.379) عند مستوي المعنوية=(000. **) مما يعني أن النموذج معنوي أي يمكن التنبؤ به وانه صالح لإدخال وحساب معاملات النموذج.

5. نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (الانحدار التدريجي)

يعرض هذا الجزء استخد ام نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة جميعها على أداء المصارف، وتحديد مستوى المعنوية لدخول المتغيرات المستقلة. ويوضح الجداول التالية ملخص نتائج اختبار تأثير المتغيرات المستقلة ككل (مبادئ وآليات حوكمة الشركات)، علي المتغير التابع(أداء المصارف) في نموذج الدراسة والجدول رقم (39) يوضح المتغيرات التي لها أثر معنوي علي أداء المصارف والتي تم قبولها . ويوضح الجدول رقم (40) المتغيرات التي ليس لها أثر معنوي ولها أرتباط ذاتي والتي تم رفضها.

الجدول رقم(39)

معاملات النموذج(ذات الاثر المعنوي)

المتغيرات	المعاملات المقدرة	قيمة اختبار(ت)	مستوي المعنوية	نتيجة الفرضية
قيمة ثابت الانحدار.	7.466	1.414	.159	
مجلس الإدارة.	.661	3.775	**.000	قبول
مراعاة حقوق اصحاب المصالح الآخري.	.830	4.354	**.000	قبول
سياسات إدارة المخاطر.	.860	5.098	**.000	قبول
أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية.	.590	3.491	**.001	قبول

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م. **علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل.

الجدول رقم(40)

المتغيرات المستبعدة من النموذج(ليس لها أثر معنوي)

المتغيرات	المعاملات المقدرة	قيمة اختبار(ت)	مستوي المعنوية	نتيجة الفرضية
تفعيل إطارحوكمة الشركات	.112	1.942	.054	رفض
حقوق المساهمين	.106	1.716	.088	رفض
الإفصاح والشفافية عن المعلومات	.071	.644	.520	رفض

المصدر: **نتائج التحليل الإحصائى للإستبانة،** 2013م.

6. نتيجة نموذج الدراسة

من خلال عرض نتائج نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في الجدولين رقم (39) و(40) تم قبول صحة الفرضية الثانية والرابعة والخامسة والسابعة للدراسة، لثبوت المعنوية لمتغيراتها المستقلة (مجلس الإدارة، مراعاة حقوق اصحاب المصالح الاخر ى، سياسة إدارة المخاطر، انظمة الرقابة الداخلية والخارجية) ، بينما تم رفض صحة الفرضية الاولي والثالثة والسادسة لعدم ثبوت المعنوية لمتغيراتها المستقلة (تفعيل إطار حوكمة الشركات، حقوق المساهمين، الافصاح والشفافية).

تشير نتائج جدول المعاملات Coefficients ان قيمة الثابت a = 7.466، وان درجة مساهمة المتغيرات x(محاور مبادئ حوكمة الشركات).

X2: مجلس الادارة=661.

X4: مراعاة حقوق اصحاب المصالح الاخرى=830.

X5: سياسات إدارة المخاطر=860.

X7: أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية= 590.

بينما نجد ان هنالك بعض المتغيرات او العوامل لم يكن لها تأثير فعال ذو أثر معنوي علي نموذج الدراسة وبذلك يمكن استبعادها(استخدام أسلوب الانحدار التدريجي Step wise) من النموذج وهي:

تفعيل إطار حوكمة الشركات= .112

حقوق المساهمين= .106

الإفصاح والشفافية عن المعلومات =.071

عليه يكون النموذج كالآتي:

$$Y= a+b1X1 +b2X2+b3X3+ b4X4+ \varepsilon$$

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع الذي يقيس الأداء في المصارف باستخدام بطاقة الأداء المتوازن.

a: مقدار ثابت.

B1:B4: معاملات التغير لكل متغير مستقل من المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج.

X1: مجلس الإدارة.

X2: مراعاة حقوق اصحاب المصالح الأخرى

X3: سياسات إدارة المخاطر.

X4: أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية.

ε: هامش الخطأ العشوائي للنموذج.